رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل فلانا لغير الذي قتلها فما شأنك براسها قال لرجل اخر غيره الذي فعل فما شأنك براسها اي لا تقتل فعلان لقتلها فما شأنك اي فمع ما مر به رسول الله من رضى راسين بغير بينة فانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل دم اليهودي كدم قاطع الطريق فكانه ان يقتل كيف شاء بسيف او غيره والقتل بحديدة كانت مباحة كما دخل بالحريتين قاله حدثنا يونس قال اخبرنا ابن وهب قال اخبرني يحيى بن ابن حازم عن ابوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك قال قدم نفر من عكل فاستوخموا المدينة فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذود فشربوا من البانها فلما صحوا اشتد واعلى الاسلام وقتلوا راعي الابل وساقوا الابل فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثارهم فاخذوا فقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم وتركهم حتى ماتوا وقال الطحاوي ايضا حدثنا ابو امية قال حدثنا نعيم عن حسين عن ابي ابوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله قال فيهم من عكل قطع النبي صلى الله عليه وسلم ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم قال ابو جعفر الطحاوي ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهودي كما فعل بالعرنيين لان المثلة كانت مباحة في ذلك الوقت ثم نسخت بعد ذلك فاشتمل قتل اليهودي هذا الوجه فلما احتمل الخبر هذا الوجه لم يجز ان يسند به الا بدلالة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل اليهودي بخلاف هذا قال الطحاوي حدثنا ابن ابي داود واحمد بن داود قالا حدثنا ابو يعلى محمد بن الصلت قال حدثنا ابو صفوان محمد بن سعيد بن عبد الملك بن مروان عن ابن جريج عن معمر عن ابوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك ان رجلا من اليهود رضخ راس جارية على حلي لها فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يرضخ حتى تقتل قال ففي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قتله بفعل اليهودي ثم نسخ ان يقتل الجارية فثبت بذلك ان ما تقدم من الخبر بضم راسه هو على جهة الرجم كان لان بالرجم قد نصيب الراس وغير الراس فقتل بغير ما كان قتل به الجارية فذلك ان ما دخل الا بدمية ثم نسخ بنسخ المثلة قال الطحاوي حدثنا ابن ابي داود حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال حدثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن عمران بن الحصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطبنا ما امرنا بالصدقة وينهانا عن المثلة وقال باسناده الى سمرة بن جندب قال ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الا امرنا فيها بالصدقة وينهانا عن المثلة وباسناده الى المغيرة بن شعبة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة قال فثبت بهذه الآثار نسخ المثلة بعد ان كانت مباحة على ما روينا في حديث العرنيين وقد صح في السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يعذب بالنار الا رب النار رواه ابو هريرة وحمزة الاسلمي فان قيل يرد عليكم قوله ان عاقبتم فعاقبوا

بمثل ما عوقبتم به قيل ليس هذا الامر يراد به هذا المعنى انما يراد به ما ذكرناه ابن عباس قال الطحاوي حدثنا محمد قال حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا قيس عن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال لما قتل حمزة ومثل به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن ظفرت بهم لامثلن بسبعين رجلا منهم فانزل الله وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين فقال رسول الله بل نصبر فلما نزلت الاية في هذا المعنى لا في المعنى الذي ذكر الخصم وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا قود الا بالسيف دل ان القود لا يكون الا بالسيف فان قلت قال تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم مثلا المراد منه المماثلة في المالية لان ما يتولاه الخصم يودي الى الجانب اكثر من القتل لانهم يقولون اذا ضربه بحشبة فمات يضرب بها فمات وكذا اذا مات بالسيف وهذه زيادة على فعل الجاني لاحتمال ان لا قود فيقتله او وطئ صغيرة فقتلها او اوجره حمرا فقتلها حيث لا يفعل الجاني بمثل ما فعل وعليه اجماع الامة فان قلت كيف يصح الاستدلال بقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف على ان القصاص لا يستوفى الا بالسيف لانه يحتمل ان معناه لا قود وجب الا بالسيف قلت ظاهر الحديث يدل على ان المراد منه الحاق الخطأ بالاعم في نفي الاستيفاء لان نفي القود عما يمكن فيه العمد قضاء ما معنى قوله لا قود الا بالسيف اي لا جواز القتل العمد الا بالسيف والجزاء بالسيف هو الاستيفاء لا وجوب القصاص فهم انه يحتمل المعنى الاخر فما الحجة لابي حنيفة على من خالفه استدل ابو حنيفة بهذا الحديث من وجهين احدهما نفي الاستيفاء او نفي الوجوب بيانه ان القود لطرفان طرف الوجوب وطرف الاستيفاء فعلى الاول معناه لا قود يجب الا بالسيف وعلى الثاني لا قود يستوفى الا بالسيف فاذا ابدى نفي الوجوب كان فيه حجة على الشافعي في مسئلة المواساة وعلى ابي يوسف ومحمد في القتل بالمثقل لانه قتل بغير السيف فينبغي ان لا يجب عليه القصاص بوجب الحديث وبهما تقول بكلا في ذكر واذا ابدى به نفي الاستيفاء كان حجة لنا ايضا على الشافعي لانه ينفي القصاص بالفعل الغير المعتبر وكان حجة عليهما ايضا لانه لما لم يستوف الا بالسيف لا يجب الا به لان الحكم يثبت بشرط في ضمان العدوان ما امكن والقتل بالسيف لا يمكن والقتل بالمثقل لا يمكن لان القتل بالسيف يحصل بتفريق البنية صورة ومعنى والمثقل ليس بتفريق صورة بل بتفريق معنى فكان قتلا من وجه فلم يثبت حكم القصاص به لانه يندرئ بالشبهات قوله كما في كسر العظام يعني اذا كسر عظم انسان عمدا سوى السن لا يقتص منه لاحتمال استيفاء الزيادة فكذا هنا قوله قال واذا قتل المكاتب عمدا وليس لولده وارث الا المولى وترك وفاء قتل القصاص عند ابي حنيفة وابي يوسف قال في الجامع